Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (4) (Spt, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 4 سبتمبر 2026
ردمد: 3135-2359

توظيف السيولة ومصادر الدخل في مصرف اليقين الليبي

دراسة حالة مالية خلال الفترة 2020–2024

عبدالحكم العربي الدردير
قسم التمويل والمصارف / كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق / جامعة فزان

Liquidity Deployment and Income Composition at Libya's Yaqeen Bank

A Financial Case Study for 2020–2024

Abdulhakam Alderdeer
Department of Finance and Banking / Faculty of Economics and Accounting, Murzuq / Fezzan University
Abd.alderdeer@fezzanu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0006-1983-9836

تاريخ الاستلام: 2026/9/8 تاريخ المراجعة 2026 /9/10 تاريخ القبول:2026/10/13- تاريخ النشر2026/10/30

الملخص

تبحث الدراسة توظيف الموارد وتركيب الدخل ومسار الربحية في مصرف اليقين الليبي. وتعتمد خمس مشاهدات سنوية للفترة 2020–2024، مستخرجة من القوائم المالية وإيضاحاتها، مع استخدام رصيد 2019 الافتتاحي لحساب متوسط الأصول. يجمع التصميم بين دراسة الحالة المالية، وتحليل النسب، وتنسيق التعريفات، والتفكيك الحسابي لتغير الربح. انخفضت الأرصدة النقدية والمصرفية الدفترية من 95.94% إلى 76.42% من الأصول، لكن الإفصاحات لا تسمح بمساواتها بالسيولة الحرة. وارتفعت تكلفة المرابحة إلى الأصول من 2.87% في 2023 إلى 3.75% في 2024؛ وأسهم انكماش مقام الأصول بنحو 98.3% من الزيادة الحسابية. وبلغت حصة بند إيراد التمويل والاستثمار المباشر 5.37% من إجمالي إيرادات 2024، مقابل خسارة صافية قدرها 4.986 ملايين دينار. ويبيّن جسر الربح أن تراجع بند الخدمات، بعد تنسيق المقارنة، تجاوز التحسن الناتج عن انخفاض المصروفات. تضيف الدراسة قراءة مالية قابلة للتتبع لنموذج الأعمال، تفصل تمويل العملاء عن التوظيف لدى المصارف، وتربط تفسير النسب بمستويات البنود ومصادر العائد. وتوصي بإفصاح موحد عن الأموال المقيدة والتمويل ومصادر الدخل، دون تعميم نتائج الحالة أو إسناد علاقة سببية إليها.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ السيولة الدفترية؛ المرابحة؛ مصادر الدخل؛ ليبيا.

Abstract

This study examines resource deployment, income composition and profitability at Libya's Yaqeen Bank. It uses five annual observations for 2020–2024, extracted from financial statements and their notes, with the 2019 closing asset balance used to calculate average assets. The design combines a financial case study, ratio analysis, harmonised definitions and an accounting decomposition of profit changes. Book cash and bank balances declined from 95.94% to 76.42% of assets, although available disclosures cannot establish freely deployable liquidity. Murabaha cost increased from 2.87% of assets in 2023 to 3.75% in 2024; contraction of the asset denominator accounted for approximately 98.3% of this arithmetic increase. The direct financing and investment revenue line represented 5.37% of total revenue in 2024, alongside a net loss of LYD 4.986 million. A profit bridge shows that the decline in the harmonised services line exceeded the benefit of lower expenses. The contribution is a traceable financial interpretation of the business model that separates customer financing from interbank placements and relates ratios to balance levels and income sources. The study recommends consistent disclosures of restricted balances, financing and income sources. Findings are descriptive, institution-specific and non-causal.

Keywords: Islamic banking; book liquidity; Murabaha; income composition; Libya.

1 المقدمة

لا تكفي معرفة حجم الأموال التي يحتفظ بها المصرف للحكم على كيفية أدائه لوظيفته التمويلية. فقد ترتفع الأرصدة لدى المصرف المركزي والمراسلين، بينما يظل التمويل المباشر للعملاء محدودًا. وقد تتحسن نسبة التمويل إلى الأصول في سنة تتراجع فيها الميزانية، من غير أن

يحدث توسع مماثل في الرصيد المموّل. ويزداد احتمال الالتباس عندما تتغير طريقة عرض الذمم أو الإيرادات بين التقارير. ولهذا تبدأ دراسة توظيف السيولة بتحديد ما تقيسه البنود، قبل البحث عن علاقة بين النسب والربحية.

تكتسب هذه المسألة وزنًا خاصًا في المصارف الإسلامية. فالمرابحة والمشاركة والوكالة بالاستثمار لا تمثل نشاطًا واحدًا من حيث الجهة المقابلة أو المخاطر أو مصدر العائد. كما أن بندًا يحمل اسم الخدمات المصرفية قد يضم عمولات المدفوعات والتجارة الخارجية، وعوائد توظيف لدى مصارف، وفروق تقييم. إن استخدام مجموع هذه البنود بوصفه دخلًا من التمويل، أو اعتبار غياب القروض التقليدية غيابًا للوساطة المالية، قد يقود إلى استنتاجات غير دقيقة. ولا تعالج زيادة عدد النسب هذه المشكلة ما لم تُراجع مكوناتها أولًا.

وفي ليبيا، تلتقي هذه الإشكالية مع بيئة مصرفية تتأثر بتنظيم النقد الأجنبي، وبنية المدفوعات، وضيق أدوات التوظيف. وتشير المشاورات الدولية إلى أهمية تطوير الأدوات النقدية والادخارية والتمويلية، وإلى اعتماد جانب من نشاط المصارف على العمولات المرتبطة بتقديم النقد الأجنبي. غير أن هذا الوصف القطاعي لا يثبت مقدار اعتماد مصرف معين على كل مصدر، ولا يفسر منفردًا تغير أرباحه. يبقى ذلك سؤالًا يحتاج إلى قوائم المصرف وإيضاحاته، مع الفصل بين سياق البيئة والدليل الخاص بالمؤسسة (International Monetary Fund [IMF], 2025).

تناولت بحوث محلية الأداء المالي لمصرف اليقين ونسب السيولة لديه، ولذلك لا تنطلق هذه الورقة من افتراض غياب الدراسات السابقة. لكنها تعيد توجيه السؤال من الحكم العام على ارتفاع السيولة أو انخفاض الربحية إلى مشكلة القياس: هل تعكس المؤشرات المتداولة الرصيد التمويلي نفسه عبر الزمن، وهل تقابل تغيراتها تغيرًا في مصادر الدخل؟ وتشمل المعالجة التمييز بين تكلفة المرابحة والأرباح المؤجلة، وبين التمويل المباشر والتوظيف لدى المصارف، ومراجعة التغيرات في عرض المصروفات والإيرادات (القنبري وآخرون، 2024؛ عبد الصمد وباب الله، 2025؛ الحشاني وسويكر، 2026).

وعليه، يتمثل السؤال الرئيس في الآتي: ماذا يكشف توزيع الموارد ومصادر الدخل عن مسار الربحية ونموذج الأعمال في مصرف اليقين خلال 2024–2020؟ وتتفرع عنه ثلاثة أسئلة مترابطة. كيف تتوزع الأصول بين الأرصدة النقدية والمصرفية والمرابحة والتوظيف لدى المصارف؟ وهل تعكس زيادة نسبة المرابحة توسعًا في الرصيد أم تغيرًا في حجم الميزانية؟ وكيف تفسر حركة الإيرادات والمصروفات انتقال نتيجة النشاط من الربح إلى الخسارة؟ تركز الأسئلة على الأداء المالي داخل الحالة، مع تعريفات موحدة تتيح قراءة هذه الحركة دون استنتاج سببية أو قياس الاستقرار المالي الشامل.

تقدم الدراسة قراءة مالية لنموذج الأعمال تربط تركيب الأصول بمصادر العائد وعبء المصروفات. وتستند إلى فصل تكلفة المرابحة عن مكونها المؤجل، وتمويل العملاء عن التوظيف لدى المصارف، ثم تفكيك تغير النسبة والربح. وتدعم هذه القراءة قاعدة أدلة تحفظ القيم الأصلية والمقارنات اللاحقة ومواضعها في التقارير. تتجاوز الإضافة تمديد الفترة، لأنها تبين متى تعكس النسبة تغيرًا في التوظيف، ومتى يغلب عليها تغير حجم الميزانية، وكيف تتصل هذه القراءة بمسار الربحية الفعلي.

واختيرت دراسة حالة واحدة بعد استكشاف المصادر، لا باعتبارها ممثلة إحصائيًا لجميع المصارف الإسلامية الليبية. فقد أتاح أرشيف اليقين سلسلة سنوية وإيضاحات تفصيلية، بينما لم ينتج فحص البدائل سلسلة مصرفية متجانسة قابلة للاستخدام المقارن في هذا العمل. ومن ثم، فإن الصلاحية الخارجية محدودة، لكن عمق التتبع المحاسبي أعلى مما تسمح به بيانات القطاع المجمعة. ويؤسس هذا الاختيار لنوع الدليل الذي تستطيع الورقة تقديمه، وحدود القرارات التي يمكن بناؤها عليه.

2 الإطار المؤسسي وحدود تعريف المصرف الإسلامي

أضاف القانون رقم 46 لسنة 2012 فصلًا للصيرفة الإسلامية إلى قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005. ويقتضي التصنيف المؤسسي النظر إلى الالتزام الوارد في عقد التأسيس والنظام الأساسي، وإلى الإذن بمزاولة النشاط والرقابة الشرعية، مع التمييز بين المؤسسة الكاملة والنافذة أو الفرع. ولا يجعل الإطار التشريعي جميع المؤسسات المصرفية متماثلة في التطبيق أو توقيت التحول. لذلك لا يُستخدم تاريخ صدور القانون تاريخًا افتراضيًا لبدء النشاط الإسلامي في كل مصرف (المجلس الوطني الانتقالي، 2012).

يعرّف النظام الأساسي اليقين شركة مساهمة ليبية تلتزم بالصيرفة الإسلامية؛ وتجيز المادتان 1 و3 خدماته وأعمال التمويل والاستثمار ضمن هذا النطاق. ويصدر قرار المحافظ رقم 98 لسنة 2019 الموافقة النهائية لتأسيسه ومزاولة أعماله، وفق الشروط المبينة فيه. تدعم هذه الوثائق تصنيف وحدة الحالة مصرفًا إسلاميًا كاملًا، إلى جانب تقارير الرقابة الشرعية ودليل المصارف الرسمي (مصرف اليقين، د.ت.، ص. 2؛ مصرف ليبيا المركزي، 2019، د.ت.).

تظهر النسخة المصورة أن القرار صدر في 20 مارس 2019، وخطاب إبلاغه في 24 مارس؛ وتنظم مادته الأولى مهلة بدء الإجراءات، وتقرر الرابعة العمل به من تاريخ صدوره. نُشرت النسخة على موقع المصرف، فحُلّ قيد غياب نص القرار في الفحص الأول. وهي دليل تاريخي مصور لا شهادة حديثة بسريانه. أما افتتاح أول فرع في 19 سبتمبر 2019 فمصدره التقارير السنوية؛ ولا تتضمن العينة بيانات نافذة أو فروعًا بوصفها مصارف مستقلة (مصرف ليبيا المركزي، 2019، ص. 1 PDF–3؛ مصرف اليقين، 2022، 2024).

بدأت الفترة الكمية في 2020 لأنها أول سنة تشغيلية كاملة بعد الافتتاح. واستُخدم رصيد أصول نهاية 2019 افتتاحيًا فقط، ولم تُقارن أرباح أشهر التأسيس بأرباح سنة كاملة. وتنتهي السلسلة في 2024، وهي أحدث سنة ظهرت قوائمها في الأرشيف المقروء عند قطع البحث في 30 أكتوبر 2026. وقد وُجد تقرير قطاعي سنوي لعام 2025 وتقرير مرحلي لعام 2026، لكنهما لا يمددان سلسلة المصرف ولا يعوضان غياب قائمته السنوية لعام 2025 (مصرف اليقين، 2020، 2024؛ مصرف ليبيا المركزي، 2025).

وتحافظ الورقة على الفرق بين الرصيد النقدي والقدرة العملية على استخدامه. فأرصدة المركزي قد ترتبط باحتياطيات أو قيود تشغيلية، وأرصدة المراسلين قد تخدم تسوية المدفوعات والاعتمادات. كما أن مقابلة أرصدة الأصول بالتأمينات النقدية في الخصوم تحتاج إلى تفاصيل في الاستحقاق والعملة والتغطية لم تتوافر كاملة. لذلك يستخدم التحليل تعبير الأرصدة النقدية والمصرفية الدفترية، ويتجنب تسميتها سيولة حرة أو فائضًا قابلًا للإقراض بصورة تلقائية.

3 الأدبيات والآلية التحليلية

تلتقي الأدبيات الدولية والمحلية عند أهمية الربط بين طبيعة نموذج الأعمال ومقاييس الأداء، لكنها تختلف في وحدة التحليل وعمق البيانات. فالمقارنة الدولية بين المصارف الإسلامية والتقليدية تكشف اختلافات تتأثر بالبلد والحجم وبنية النشاط، ولا تسند افتراض تفوق موحد لمجرد الصفة الإسلامية. ولذلك ينبغي فحص ما تفعله المؤسسة فعليًا في ميزانيتها وقائمة دخلها، بدل اشتقاق نتائجها من النموذج النظري لعقودها. هذه نقطة ذات صلة مباشرة بحالة مصرف يجمع بين خدمات المدفوعات والمرابحة والتوظيف لدى المصارف (Beck et al., 2013).

أما الدراسات الليبية الخاصة باليقين، فتعطي نقطة بداية مهمة للتوصيف المالي. شملت دراسة الفترة 2022–2018 نسب السيولة والربحية والتوظيف والملاءة، وانتهت إلى تباين الحكم بين مجموعات النسب. كما استخدمت دراسة أخرى قوائم 2021–2019 لتقييم السيولة والتوظيف والربحية وحقوق الملكية. غير أن إدراج سنوات تسبق أول سنة تشغيلية كاملة، وتغير مقام النسب وطريقة العرض، يجعلان إعادة التحقق من الأساس المحاسبي خطوة لازمة قبل نقل الحكم إلى فترة أخرى. ولا تنفي هذه الملاحظة قيمة النتائج المنشورة، لكنها تحدد شرط المقارنة معها (القنبري وآخرون، 2024؛ عبد الصمد وباب الله، 2025).

وتوفر المقارنة بين اليقين والجمهورية خلال 2023–2019 مثالًا أوضح لحساسية المؤشر: إذ عرضت نسبًا للقروض إلى الودائع بقيت دون 1% لدى اليقين. وفي 2023 تقارب النسبة المنشورة 0.388%، وهي تتسق حسابيًا مع القروض الحسنة نسبةً إلى الحسابات الجارية والادخار، بينما تظهر في القائمة نفسها تكلفة مرابحة أكبر. لذا لا يكفي هذا البسط وحده لتوصيف كل التمويل. ويظل فحص ذلك مسألة تعريف، لا اختبارًا جديدًا لنتائج الدراسة السابقة (الحشاني وسويكر، 2026، ص. 148).

ومن جهة الدخل، لا يعني تعدد مسميات الخدمات بالضرورة تنويع مصادر المخاطر. فقد ترتبط عمولات متعددة بحركة النقد الأجنبي أو التجارة الخارجية نفسها. وتبين أدبيات الدخل غير القائم على الفائدة أن التحول إلى العمولات والتداول لا يضمن انخفاض تقلب الدخل؛ إذ تتوقف النتيجة على تركيب النشاط وارتباط مكوناته. وتُستخدم هذه الفكرة هنا لتوجيه قراءة الإيضاحات، دون إسقاط تقديرات المصارف الأمريكية على مصرف ليبي، أو مساواة خدماته بعقود الفائدة (Stiroh, 2002).

وتفسر المعايير المتخصصة سبب عدم كفاية نسبة السيولة العامة. فإدارة السيولة في المؤسسات الإسلامية ترتبط بالأدوات المتوافقة مع الشريعة، وبعمل الأسواق والجهات الرقابية، وبالتزامات المؤسسة ونوعية أصولها. وتحتاج قراءة المخاطر إلى استحقاقات وتدفقات وقيود استخدام، وهي معلومات لا يوفرها جمع النقد والمركزي والمراسلين وحده. كما تشير الأدلة الدولية الأحدث إلى إمكان اجتماع متانة الأرصدة السائلة مع محدودية فرص الوساطة في أسواق قليلة العمق. وهذا يفتح تفسيرًا مؤسسيًا لارتفاع الأرصدة، لكنه لا يثبت أن كل رصيد مرتفع غير موظف (Islamic Financial Services Board [IFSB], 2012, 2025).

يمكن تنظيم الآلية محل الدراسة في مسارين. يبدأ الأول من الموارد وبنية الميزانية: يوزع المصرف أصوله بين أرصدة التسوية والتوظيف لدى المصارف والتمويل المباشر والأصول التشغيلية. ويبدأ الثاني من النشاط المولد للدخل: تدر المرابحة والمشاركة عوائد مختلفة عن عمولات المدفوعات والعمليات، وقد تظهر عوائد التوظيف المصرفي ضمن تبويب آخر. لا توجد مطابقة تلقائية بين نسبة أصل معين وحصته من إيراد السنة، لأن الرصيد يقاس عند نهاية الفترة، بينما يتولد الدخل على امتدادها.

وتترتب على ذلك ثلاثة توقعات تحليلية قابلة للفحص الوثائقي. إذا اختلف معنى البند بين السنوات، فمن المتوقع أن تتغير قراءة النسبة بعد التنسيق. وإذا ارتفعت نسبة التمويل مع ثبات رصيده تقريبًا وانخفاض الأصول، فمن المتوقع أن يهيمن أثر المقام في التفكيك. وإذا كانت الإيرادات الخدمية كبيرة قياسًا بالتمويل المباشر، فمن المتوقع أن يكون لتغيرها وزن أكبر في جسر الربح السنوي. هذه توقعات محاسبية توجه الفحص، ولا تمثل فرضيات سكانية يختبرها عدد محدود من المشاهدات.

وعليه، تتموضع الإضافة بين التحليل المالي التقليدي ودراسة نموذج الأعمال. فالورقة لا تضيف نسبة سيولة أخرى إلى نسب قائمة فحسب، بل تراجع صلاحية أسماء البنود للاستدلال، وتفصل بين تغير اقتصادي محتمل وتغير ناشئ عن العرض. ويتيح هذا المنظور كذلك قراءة الأرباح الموجبة أو السالبة دون اختزالها في نجاح التمويل أو إخفاقه. فالمطلوب تفسير ما تكشفه القوائم، ثم تحديد ما يظل خارجها، بما في ذلك حجم الطلب المرفوض وتكلفة القيود التنظيمية ومخاطر آجال التمويل.

4 المصادر والعينة وإعداد البيانات

شمل الاستكشاف أرشيف مؤشرات المصارف والتقارير السنوية ودليل القطاع لدى مصرف ليبيا المركزي، وأرشيف اليقين، وصفحات الأندلس، والموقع الرسمي للمصرف الإسلامي الليبي. وتم التمييز بين رابط يعمل إلى مستند أصلي، وصفحة تعريفية، وملخص فهرسه محرك البحث، ورابط تعذر الوصول إليه. لم تُستخدم أرقام الملخصات غير المقروء أصلها، ولم تتحول صعوبة الوصول إلى حكم بعدم الإفصاح أو عدم الامتثال. ويقدم الجدول 1 حصيلة الفحص ذات الصلة بتحديد نطاق الحالة.

الجدول 1 خريطة مختصرة لتغطية الأدلة

المصدر أو المؤسسة	التغطية المقروءة	نوع الدليل	الاستخدام
اليقين	2019 افتتاحي؛ 2020–2024	قوائم وإيضاحات مصرف منفرد	خمس مشاهدات سنوية
الأندلس	2024 مع مقارنة 2023؛ وعناوين قديمة	أربع قوائم أساسية موقعة؛ الإيضاحات المحال إليها غير مرفقة بالملفات	لم تنفذ مقارنة دخل غير متجانسة
الإسلامي الليبي	تعذر الوصول للموقع الحالي	الدليل يثبت الهوية؛ الأصل المالي غير مقروء	لا يدخل العينة
تقارير المركزي	سنوي حتى 2025؛ مرحلي لاحق	قطاع مجمع وليس عينة إسلامية خالصة	سياق وخريطة مصادر فقط

المصدر: فحص الأرشيف والمستندات الرسمية في 30 أكتوبر 2026؛ التفاصيل والروابط وحالات التعذر في سجل المصادر. لا يمثل الجدول حصرًا قانونيًا لكل المصارف الإسلامية الليبية.

أتاحت الروابط المباشرة للأندلس أربع قوائم أساسية موقعة لعام 2024، تتضمن قائمتا المركز المالي والدخل فيها مقارنة 2023. غير أن الملفات، وهي صفحة لكل قائمة، تحيل إلى إيضاحات لم تظهر ضمنها، وتجمع إيرادات الخدمات المصرفية دون التفصيل اللازم لفصل مصادر الدخل بالتعريفات المستخدمة هنا. أما الرابط الموسوم تدفقات 2023 فيفتح ملفًا تجريبيًا لا قائمة مالية. لذلك لا تُوصف بيانات الأندلس بأنها معدومة؛ اختير عمق التتبع في اليقين لأن سؤال الورقة يحتاج إلى سلسلة وإيضاحات تميز المرابحة والتوظيف لدى المصارف وإعادة التبويب، ولم ينفذ من القوائم المختصرة ترتيب مقارن لأداء المصرفين (مصرف الأندلس، 2024).

تضم القاعدة 145 سجل دليل خامًا، وليست هذه السجلات 145 مشاهدة إحصائية مستقلة. فهي تشمل قيمًا لبنود متعددة ومقارنات ونسخ عرض بديلة تخص خمس سنوات لمصرف واحد. وقد حُفظت البيانات الخام منفصلة عن المنظفة، وأُنشئ سجل يحدد المصدر ورقم صفحة ملف PDF، ورقم الصفحة المطبوع متى وجد، وسنة البند، ووحدته، وأساس اختياره أو تحويله. ويمنع هذا التنظيم تكرار المقارنة اللاحقة بوصفها سنة إضافية، أو تضخيم حجم العينة بعدد القيم المستخرجة.

واعتمدت الأرقام بالدينار الليبي كما وردت في القوائم، ثم حُولت إلى ملايين الدينارات لأغراض العرض فقط. وتخص جميع القيم المصرف نفسه، ولا توجد قوائم مجموعة أخرى دُمجت معه. تمثل الأصول والذمم والودائع أرصدة نهاية السنة، بينما تمثل الإيرادات والمصروفات والربح تدفقات سنوية. ولم تُحوّل القيم الاسمية إلى نمو حقيقي، إذ لا يهدف التحليل إلى تقدير توسع اقتصادي بعد استبعاد التضخم أو أثر سعر الصرف. وتبقى المقارنة في هذا الجانب محاسبية اسمية معلنة.

تقدمت المقارنة اللاحقة على القيمة الأصلية عندما كشفت إعادة عرض للبند نفسه، مع حفظ القيمتين وسبب الاختيار. وظهر مثال واضح في 2021: بلغ إجمالي الأصول في التقرير الأصلي 1,311.720 مليون دينار، مع إدراج مجمع الاستهلاك ضمن الالتزامات؛ ثم عرضت مقارنة تقرير 2022 أصولًا صافية مقدارها 1,306.937 ملايين. يساوي الفرق 4.783 ملايين، وهو مجمع الاستهلاك المنشور. لذلك استُخدمت القيمة الصافية، ولم يُفسر فرق العرض انخفاضًا فعليًا في أصول السنة (مصرف اليقين، 2021، ص. 14–13؛ 2022، ص. 44 PDF).

اختلف عرض دخل 2022 بين تقرير تلك السنة والمقارنة المنشورة في القوائم الموقعة لعام 2023. انخفض إجمالي الإيرادات من 69,190,987 إلى 65,010,412 دينارًا، وإجمالي المصروفات من 39,671,735 إلى 35,491,159 دينارًا. حُدد معظم الفرق في إيراد الخدمات والمصروفات الإدارية والعمومية، لكن التقارير المقروءة لم تقدم تسوية تشرح سببه الاقتصادي الكامل. اختيرت المقارنة اللاحقة لتوحيد عرض السلسلة مع قائمة 2023، وحُفظ الأصل لاختبار الحساسية؛ ولا تعني عبارة التنسيق هنا إثبات أن كل فرق تصحيح محاسبي أو مقاصة معينة (مصرف اليقين، 2022، ص. 45 PDF–46؛ 2023، ص. 59 PDF).

أما تقرير 2024، فنقل في مقارنة 2023 مبلغ 2.302 مليون دينار من بند الإيرادات الأخرى إلى بند الخدمات، وهو إيراد وكالة بالاستثمار لدى مصارف. بقي إجمالي إيرادات السنة وربحها دون تغير. وعليه، استُخدمت المقارنة المنسقة في جسر الربح حتى لا يُقرأ انتقال المبلغ بين بندين نموًا جديدًا في الخدمات أو اختفاءً لدخل الخزانة. ويبين هذا المثال أهمية القراءة المشتركة لقائمة الدخل والإيضاحات، بدل نسخ العناوين والمجاميع من جدول واحد (مصرف اليقين، 2023، ص. 67 PDF؛ 2024، ص. 50 PDF).

لم يُعوض أي رصيد مفقود إحصائيًا. فغياب فصل قيمة التقييم في سنة لا يحولها إلى صفر، وعدم ظهور بند مستقل للمشاركة في قائمة سنة لا يثبت انعدام كل مشاركة ضمن أي بند آخر. أما الأصفار المستخدمة في ذمم المرابحة وإيراد التمويل لعام 2020، فمصدرها مقارنة صريحة في تقرير 2021. كما فُحصت هويات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وهوية الإيراد والمصروف والربح والضريبة؛ وقُبلت فروق لا تتجاوز دينارين عند عرض الأرصدة بالدينار الصحيح، مع إظهارها في سجل التدقيق.

5 التعريفات والمنهج التحليلي

التصميم دراسة حالة مالية طولية، محددة بمصرف واحد وبسنوات تشغيله الكاملة المتاحة. تستخدم تحليل القوائم المالية لقراءة تخصيص الموارد، وتركيب الدخل، والربحية، والتمويل بحقوق الملكية. ويخدم تتبع البنود واختلاف عرضها صلاحية القياس المالي الذي تقوم عليه هذه القراءة. تقارن الدراسة مستويات الأرصدة بنسبها، والإيرادات بالمصروفات، مع فصل الحساب المثبت عن التفسير المؤسسي المحتمل. يعرف مؤشر الأرصدة النقدية والمصرفية الدفترية بجمع النقد بالخزائن، والودائع والحسابات لدى المركزي، والأرصدة والحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية، ثم قسمة المجموع على الأصول. ويعبر هذا المؤشر عن تركيب الأصول المعلن. ولا يعد نسبة تغطية سيولة رقابية، ولا يخصم احتياطيًا إلزاميًا مفترضًا، ولا يثبت إمكان تحويل جميع أرصدة المراسلين إلى تمويل محلي. وقد استُبعدت التوظيفات التي ظهرت منفصلة بعنوان استثمارات لدى مصارف أو وكالة بالاستثمار من هذا الجمع، وأظهرت على نحو مستقل.

وتعرف المرابحة الأساسية بالتكلفة المعلنة دون الأرباح المؤجلة. ففي عرض 2021 و2022، كان مجموع ذمم المرابحة يجمع التكلفة والمكون المؤجل؛ ثم فصل العرض اللاحق بينهما. استُخرجت تكلفة 2021 بجمع مكونات الأفراد والموظفين والشركات في الإيضاح، فبلغت 3.597 ملايين دينار، مقابل مجموع ذمم قدره 3.962 ملايين. وفي 2022 بلغت التكلفة 16.885 مليونًا، مقابل مجموع قدره 20.089 مليونًا. لا يجوز تفسير الفرق إيرادًا مكتسبًا خلال السنة، ولا طرح الأرباح المؤجلة مرة أخرى من تكلفة جرى فصلها أصلًا (مصرف اليقين، 2022، ص. 51 PDF؛ 2023، ص. .(57 PDF

تعرض الورقة تكلفة المرابحة إلى الأصول، وإلى الحسابات الجارية والادخار، ثم إلى الحسابات ذاتها مضافًا إليها التأمينات والضمانات النقدية في اختبار بديل. لا يسمى أي مقام منها إجمالي التمويل المستقر أو حسابات الاستثمار بالمعنى الرقابي. كما تحفظ المشاركات والقروض الحسنة منفصلة، فلا تُستخدم القروض الحسنة بديلًا عن مجموع التمويل الإسلامي، ولا تجمع استثمارات المصارف مع تمويل العملاء تحت مسمى واحد. ويتيح الاختبار البديل معرفة أثر اتساع المقام دون افتراض أن التأمينات موارد حرة يمكن توظيفها.

ويحسب العائد على متوسط الأصول بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على متوسط رصيدي الأصول الصافيين أول السنة وآخرها.

ويحسب العائد على أصول نهاية السنة بديلًا للتأكد من عدم اعتماد وصف اتجاه الربحية على هذا الاختيار. أما نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، فهي نسبة ميزانية غير موزونة بالمخاطر، ولا تقدم بوصفها كفاية رأس مال رقابية. ويستخدم مجموع المصروفات إلى مجموع الإيرادات وصفًا لعبء المصروفات المنشورة، دون تسميته مقياسًا شاملًا للكفاءة الفنية. ويحسب مؤشر تغطية المصروفات بقسمة إجمالي الإيراد السنوي على إجمالي المصروف؛ فتشير قيمة دون 100% إلى عجز الإيراد المعترف به عن تغطية هذه المصروفات. وهو مؤشر من قائمة الدخل، لا نسبة سيولة أو تدفق نقدي أو ربحية منتج منفرد.

$$ROAA_t = NetProfit_t / [(Assets_t + Assets_(t-1)) / 2]$$

ولعزل أثر تغير المقام، فُكك تغير نسبة تكلفة المرابحة إلى الأصول بين 2023 و2024 إلى مساهمتين متناظرتين. تقيس الأولى تغير تكلفة المرابحة عند متوسط مقلوبي الأصول، وتقيس الثانية تغير مقلوب الأصول عند متوسط رصيد المرابحة. ويؤدي جمع المساهمتين إلى التغير الفعلي في النسبة دون باقٍ. ويجنب التناظر اعتماد النتيجة على البدء بتغيير البسط أو المقام، لكنه يظل تفكيكًا لهوية حسابية، لا توزيعًا لأسباب اقتصادية أو تقديرًا لسلوك إداري.

$$Delta(M/A) = 0.5*DeltaM*(1/A0 + 1/A1) + 0.5*(M0 + M1)*(1/A1 - 1/A0)$$

ثم أُنشئ جسر للربح قبل الضريبة، يبدأ بربح 2023 ويضيف تغير إيراد التمويل المباشر، وتغير بند الخدمات المنسق، وتغير الإيرادات الأخرى، ويطرح تغير المصروفات، ليصل إلى نتيجة 2024. وفُضّل الربح قبل الضريبة في هذا التفكيك حتى لا تختلط حركة النشاط بتغير الضريبة بين الربح والخسارة. وتُعرض نتيجة ما بعد الضريبة للمقارنة. ويعطي الجسر مساهمات محاسبية محددة، لكنه لا يحدد أثر كل خدمة في الربح الصافي بعد توزيع التكاليف المشتركة عليها.

واقتصر الاستدلال على التحليل الوصفي والمقارنة داخل الحالة. لم تُقدر انحدارات أو آثار ثابتة، ولم تُستخدم اختبارات معنوية تعامل السنوات وحدات مستقلة عن سياقها المؤسسي. ولا تفي خمس سنوات بتقدير تقلب طويل الأجل أو نموذج موثوق للصدمات والسببية. كذلك لم يُحسب Z-score، لأن هدف الورقة الربحية وتركيب النشاط، ولأن تقديمه مؤشرًا للاستقرار في هذه السلسلة القصيرة يضيف افتراضات لا يحتاجها السؤال. ولم يُستخدم تحليل مغلف البيانات (DEA) أو طريقة العزوم المعممة (GMM)، أو بيانات قطاعية مكررة لتوليد حجم عينة ظاهري.

6 النتائج

6.1 تركيب الأصول ومسار الربحية

يعرض الجدول 2 القيم الأساسية والمؤشرات المحسوبة على التعريفات السابقة. نما إجمالي الأصول من 789.280 مليون دينار في 2020 إلى 2,025.017 مليونًا في 2023، ثم انخفض إلى 1,554.644 مليونًا في 2024. وبقيت أرصدة المركزي والمصارف والنقد مهيمنة على تركيب الأصول، وإن تراجعت حصتها من 95.94% في بداية الفترة إلى 76.42% في نهايتها. لا يبين هذا الانخفاض وحده أن التمويل الإنتاجي حل محل السيولة، لأن التغير شمل حجم الميزانية وتوظيفات مصرفية وأصولًا تشغيلية أيضًا.

الجدول 2 الأرصدة الأساسية والمؤشرات بعد تنسيق العرض

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
الأصول مليون دينار	789.280	1,306.937	1,731.786	2,025.017	1,554.644
تكلفة المرابحة مليون دينار	0.000	3.597	16.885	58.048	58.314
صافي الربح مليون دينار	-6.291	18.361	22.435	18.964	-4.986
الأرصدة النقدية والمصرفية %	95.94	91.25	87.02	87.48	76.42
تكلفة المرابحة إلى الأصول %	0.00	0.28	0.97	2.87	3.75
بند إيراد التمويل إلى الإيراد %	0.00	2.52	2.09	2.24	5.37
العائد على متوسط الأصول %	-1.32	1.75	1.48	1.01	-0.28
المصروفات إلى الإيرادات %	172.01	54.21	54.59	68.21	111.46
حقوق الملكية إلى الأصول %	11.61	8.81	13.70	14.40	18.43
تغطية المصروفات بالإيراد %	58.14	184.48	183.17	146.61	89.72

المصدر: حسابات الدراسة من تقارير اليقين 2024–2020 وإيضاحاتها والمقارنات اللاحقة. القيم اسمية؛ نسب الأرصدة إلى أصول نهاية السنة، والعائد إلى متوسط الأصول. لا تعني الأرصدة النقدية والمصرفية سيولة حرة. الإشارة السالبة خسارة.

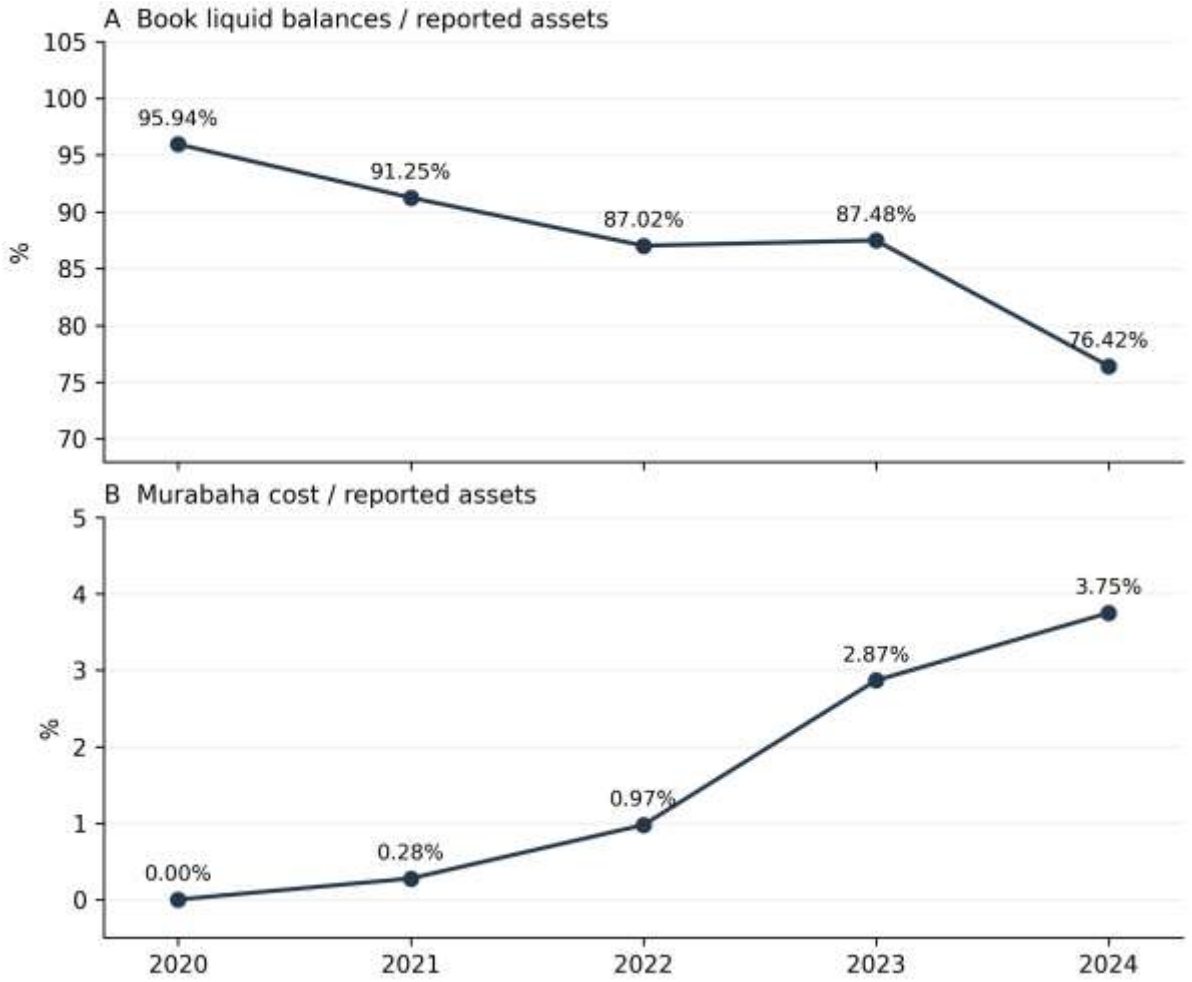
بلغت خسارة 2020 الصافية 6.291 ملايين دينار، ثم سجلت السنوات 2023–2021 أرباحًا موجبة قبل عودة الخسارة في 2024 إلى 4.986 ملايين. وباستخدام متوسط الأصول، انتقل العائد من سالب 1.32% في 2020 إلى 1.75% في 2021، ثم 1.48% و1.01%، وانتهى إلى سالب 0.28%. ويؤكد البديل القائم على رصيد نهاية السنة إشارات الربح والخسارة، مع اختلاف المستويات بسبب سرعة تغير حجم الأصول. لا تدعم هذه الحركة ربط الربحية باتجاه واحد ثابت لنسبة السيولة.

وتكشف القراءة المتزامنة للمستويات والنسب أن الانخفاض المتتابع في حصة الأرصدة النقدية والمصرفية لم يقترن بتحسن متتابع في العائد. وهذا وصف لمسارين داخل الحالة، لا رفض إحصائي لنظرية تكلفة الاحتفاظ بالسيولة. فقد تتغير الإيرادات والتكاليف والأرصدة في وقت واحد، كما يختلف دخل الأصل باختلاف توقيت تكوينه واستخدامه. وتفيد هذه الملاحظة في منع الاستنتاج المباشر بأن كل انخفاض في نسبة السيولة يمثل تحسينًا في التوظيف، أو أن كل خسارة تعني ضعف قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

ومن زاوية التمويل بحقوق الملكية، ارتفعت نسبتها إلى الأصول من 14.40% في 2023 إلى 18.43% في 2024، بينما انخفضت قيمتها من 291.675 إلى 286.518 مليون دينار، أي بنحو 1.77%. تعكس زيادة النسبة هنا انكماش الأصول بدرجة أكبر من تراجع حقوق الملكية. ولهذا لا يُفسَّر ارتفاع النسبة بأنه تحسن مماثل في حجم الموارد الذاتية، ولا دليلًا كافيًا على تحسن الاستقرار المالي أو كفاية رأس المال الرقابية. وتوضح المقارنة كيف تخدم قراءة المستويات والنسب معًا الحكم المالي المتزن.

6.2 المرابحة بين تغير الرصيد وتغير المقام

ارتفعت تكلفة المرابحة المعلنة من صفر في مقارنة 2020 إلى 3.597 ملايين دينار في 2021، ثم 16.885 مليونًا في 2022 و58.048 مليونًا في 2023. وفي 2024 بلغت 58.314 مليونًا، أي زيادة سنوية قدرها 0.266 مليون فقط، أو 0.46%. ومع ذلك، ارتفعت نسبتها إلى الأصول من 2.87% إلى 3.75%. ويُظهر الشكل 1 اتجاه النسبة إلى جانب اتجاه الأرصدة النقدية والمصرفية، مع الحفاظ على اختلاف المقياسين.



الشكل 1 تطور حصة الأرصدة النقدية والمصرفية وتكلفة المرابحة من الأصول

المصدر: حسابات الدراسة من القوائم الأصلية. المقياسان منفصلان؛ تعرض القيم خمس سنوات ولا تمثل علاقة مقدرة أو اتجاهًا سببيًا.

بلغت الزيادة الدقيقة في نسبة المرابحة 0.8844 نقطة مئوية. ويسند التفكيك المتناظر 0.0151 نقطة إلى تغير الرصيد، و0.8693 نقطة إلى تغير مقام الأصول؛ أي نحو 98.3% من الزيادة. تتسق هذه النتيجة مع انخفاض الأصول 23.23%، مقابل تغير محدود في التكلفة. لذلك لا توصف الزيادة في النسبة بأنها توسع مماثل في التمويل الجديد. كما أن صافي تغير الرصيد لا يقيس التدفقات الإجمالية للتمويل، لأنه يجمع منحًا وتسويات وتحصيلات وربما تعديلات أخرى لا تفصلها سلسلة أرصدة النهاية.

ويوضح فصل الأرباح المؤجلة أثرًا آخر للتعريف. ففي 2024 تبلغ المرابحة، وفق مجموع العرض الذي يضم التكلفة والمكون المؤجل، 70.759 مليون دينار، ونسبتها إلى الأصول 4.55%، بدل 3.75% للتكلفة. ولا يعني أي الرقمين خطأ الآخر في النقل؛ إنهما يجيبان عن سؤالين مختلفين. فالأول يصف مجموع البنود المعروضة، والثاني أقرب إلى الأموال الموظفة بالتكلفة في نطاق المرابحة المعلن. ويُبقي سجل البيانات كلا المكونين حتى يختار المستخدم تعريفًا معلنًا بدل خلطهما بين السنوات.

6.3 موارد المصرف والتوظيف لدى المصارف

بلغت الحسابات الجارية والادخار في 2024 نحو 1,059.491 مليون دينار، والتأمينات والضمانات النقدية 93.361 مليونًا. وكانت هذه الأخيرة 466.080 مليونًا في 2023، بما يوضح أن حركة الخصوم لا تختزل في الودائع الجارية وحدها. بلغت تكلفة المرابحة إلى الحسابات الجارية والادخار 5.50% في 2024، وتنخفض النسبة إلى 5.06% عند إضافة التأمينات النقدية إلى المقام. ويظل التمويل بالتكلفة محدود الحصة تحت التعريفين، لكن الاختلاف بينهما يبين ضرورة إعلان نطاق الموارد المقاسة.

وظهرت في قائمة 2024 توظيفات مستقلة لدى المصارف: استثمارات بقيمة 45.422 مليون دينار، ووكالة بالاستثمار بقيمة 75.353 مليونًا. ويبلغ مجموعهما 120.776 مليونًا، أو 7.77% من الأصول. لا تضاف هذه التوظيفات إلى تمويل الأسر والشركات غير المصرفية لمجرد توافقها الشرعي، ولا تصنف أرصدة نقدية فورية بغير فحص الآجال. كما لا يفسر ظهورها وحده تراجع الأرصدة الأخرى، لأن تتبع انتقال الأموال يحتاج إلى بيانات عمليات واستحقاقات أوسع من القائمة السنوية (مصرف اليقين، 2024، ص. 44 PDF).

6.4 تركيب الدخل وجسر الربح

ظل بند إيراد التمويل والاستثمار المباشر صغيرًا قياسًا بإجمالي الإيرادات: نحو 2.52% في 2021، و2.09% في 2022، و2.24% في 2023، ثم 5.37% في 2024. ولا تعني زيادة الحصة الأخيرة نموًا مماثلًا في جميع مصادر التمويل؛ فقد زاد إيراد البند من 1.759 إلى 2.338 مليون دينار، بينما هبط إجمالي الإيراد من 78.484 إلى 43.525 مليونًا. كما أن عوائد التوظيف لدى المصارف تظهر منفصلة في الإيضاحات، فلا تتضمنها هذه الحصة بالتعريف الأساسي.

ويصل الجمع التحليلي بين بند التمويل المباشر وإيراد الخزانة المعلن في 2024 إلى 14.47% من الإجمالي. هذا بديل لتعريف نطاق الدخل التمويلي والاستثماري، وليس إعادة تسمية للرقم الأساسي. فإيراد المرابحة على العملاء يختلف عن عائد توظيف لدى مصرف آخر. وتبقى النتيجة العامة ثابتة تحت التعريفين: مصادر الدخل الأخرى أوسع وزنًا في هذه السنة. ولا يُستنتج من ذلك أن الخدمات نشاط أقل شرعية أو أقل قيمة اقتصادية؛ فالنتيجة تتعلق بتركيب نموذج الأعمال وحساسيته، لا بحكم معياري على الخدمة.

وتراجعت تغطية المصروفات بإجمالي الإيراد من 146.61% في 2023 إلى 89.72% في 2024. يبين هذا المؤشر انتقال النشاط من فائض في الإيراد المعترف به إلى عجز عن تغطية المصروفات، وهو الوجه المالي المقابل للخسارة قبل الضريبة. ولا يحدد مقدار العائد الصافي لكل عقد، لأن تخصيص التكاليف المشتركة للمنتجات غير متاح. ويعرض جسر الربح المكونات التي أنتجت هذا الانتقال داخل قائمة الدخل.

الجدول 3 جسر تغير الربح قبل الضريبة بين 2023 و2024

المكون	مليون دينار
الربح قبل الضريبة 2023	24.952
تغير إيراد التمويل والاستثمار المباشر	0.579
تغير بند الخدمات بعد توحيد مقارنة 2023	-35.580
تغير الإيرادات الأخرى	0.042
أثر انخفاض المصروفات في الهوية الحسابية	5.021
الربح قبل الضريبة 2024	-4.986

المصدر: إعادة الحساب من قائمة دخل تقرير 2024 ومقارنة 2023 المنسقة، الصفحة 50 من الملف الرقمي. تبدأ الهوية بربح 2023، وتضاف التغيرات الوسطية للوصول إلى نتيجة 2024. المساهمات حسابية ولا تمثل آثارًا سببية.

يشرح الجدول 3 انتقال الربح قبل الضريبة من 24.952 مليون دينار في 2023 إلى خسارة 4.986 ملايين في 2024. زاد إيراد التمويل المباشر 0.579 مليون، لكن بند الخدمات المنسق انخفض 35.580 مليونًا. وأضافت الإيرادات الأخرى 0.042 مليون، بينما خفف انخفاض المصروفات أثر التراجع بمقدار 5.021 ملايين. وتساوي المحصلة تدهورًا قدره 29.938 مليون دينار قبل الضريبة. أما تدهور صافي الربح فبلغ 23.950 مليونًا، بعد أخذ تغير الضريبة في الحسبان.

وتوضح الإيضاحات أن إيرادات الخدمات الإلكترونية انخفضت من 47.466 إلى 12.699 مليون دينار، وإيرادات العمليات من 16.440 إلى 4.565 ملايين. وفي المقابل، ارتفعت المجموعة الفرعية للخدمات المصرفية من 10.517 إلى 14.407 مليونًا، وارتفع إيراد الخزانة من 2.302 إلى 3.961 ملايين. لا تجمع هذه التغيرات بوصفها عوائد مستقلة عن القيود المشتركة على النشاط؛ كما لم يثبت إفصاح مماثل مستقل للتقييم في 2023، ولذلك لا تفسر قيمة التقييم المفصولة في 2024 زيادةً اقتصادية صافية فوق قيمة سابقة مفترضة بالصفر.

وتشير إدارة المصرف في تقرير 2024 إلى تعطل جانب من نشاط النقد الأجنبي والاعتمادات خلال السنة. تتفق هذه الرواية مع اتجاه تراجع بعض بنود الدخل، لكنها تبقى تفسيرًا واردًا في تقرير المؤسسة، وليست تقديرًا مستقلًا لأثر قرار تنظيمي بعينه. لا تتوافر سلسلة شهرية أو مجموعة مقارنة تضبط التغيرات الأخرى. لذلك تحافظ الورقة على الفصل بين المساهمة المثبتة داخل هوية الربح وبين تفسير اقتصادي محتمل يتطلب تصميمًا إضافيًا للتحقق منه (مصرف اليقين، 2024، ص. 43 PDF، 51).

7 اختبارات الحساسية ومناقشة النتائج

7.1 ثبات النتائج أمام التعريفات البديلة

توضح اختبارات الجدول 4 أن نتيجة محدودية المرابحة لا تتوقف على تعريف محاسبي واحد. فإدخال الأرباح المؤجلة يرفع نسبتها في 2024 من 3.75% إلى 4.55% من الأصول، وتغيير مقام الموارد يخفض نسبة التكلفة من 5.50% إلى 5.06%. وتتغير مستويات العائد عند استخدام أصول النهاية بدل المتوسط، لكن سنة الخسارة تظل سالبة. هذه بدائل معلنة للبسط والمقام، وليست انتقاء لتعريف ينتج نتيجة مرغوبة.

الجدول 4 حساسية مؤشر المرابحة للبسط والمقام

السنة	التكلفة إلى الأصول %	مع المؤجل إلى الأصول %	التكلفة إلى الجاري والادخار %	مع التأمينات في المقام %
2020	0.00	0.00	0.00	0.00
2021	0.28	0.30	0.85	0.31
2022	0.97	1.16	2.50	1.30
2023	2.87	3.46	5.04	3.59
2024	3.75	4.55	5.50	5.06

المصدر: قاعدة الدراسة وحساباتها. «مع المؤجل» مجموع العرض وليس صافي تمويل. التأمينات والضمانات النقدية توسع المقام في اختبار بديل ولا يفترض أنها موارد حرة. الأصفار الأولى مستندة إلى مقارنة صريحة في تقرير 2021.

تبلغ نسبة المصروفات إلى الإيرادات لعام 2022 نحو 57.34% في العرض الأصلي، مقابل 54.59% في المقارنة اللاحقة، وحصة إيراد التمويل 1.96% مقابل 2.09%. أما صافي الربح فيختلف بدينارين فقط، ويبقى العائد على متوسط الأصول نحو 1.4766% في العرضين. يعرض الجدول 5 الفروق بدل تركها في ملاحظة عامة؛ وتبين حساسية التعريف أن الاستنتاج الخاص بانخفاض حصة التمويل وربحية 2022 الموجبة مستمر، بينما لا تعد نسبتا المصروفات قابلتين للتبادل دون تعيين النسخة.

الجدول 5 مقابلة عرض بيانات 2022 بالدينار الليبي

البند	تقرير 2022	مقارنة تقرير 2023	المقارنة ناقص الأصل
إيراد الخدمات	67,822,737	63,642,163	-4,180,574
إجمالي الإيرادات	69,190,987	65,010,412	-4,180,575
مصروفات إدارية وعمومية	31,278,884	27,098,306	-4,180,578
إجمالي المصروفات	39,671,735	35,491,159	-4,180,576
الربح قبل الضريبة	29,519,252	29,519,253	1
صافي الربح	22,434,632	22,434,634	2

المصدر: تقرير 2022، الصفحتان 45 و46 من الملف الرقمي؛ وتقرير 2023، الصفحة 59 من الملف الرقمي. يقارن الجدول نسختين من عرض السنة المالية نفسها؛ لا تقيس الفروق تغير أداء بين سنتين. السبب الاقتصادي الكامل لاختلاف العرض غير محسوم.

يتركز اختلاف الإيراد في الخدمات، واختلاف المصروف في البند الإداري والعمومي. وتظهر فروق صغيرة إضافية في مكونات المصروف والضريبة؛ كما يقل إجمالي المصروف في المقارنة عن جمع مكوناته بدينار واحد، وهو فرق محفوظ في سجل التدقيق. لا تكفي مطابقة المجاميع لإسناد التغير إلى مقاصة مصاريف إلكترونية أو تقييم عملة بعينه. لذلك لم تستخدم حركة عرض 2022 دليلًا على تحسن اقتصادي، وظل جسر خسارة 2024 قائمًا على مقارنة 2023 و2024 داخل قائمة واحدة، دون اعتماد على سنة الخلاف.

ولا يمثل استبعاد سنة التأسيس إجراءً لتحسين النتيجة. فقد حدد بدء النشاط في سبتمبر 2019 سببًا سابقًا للتحليل لاستخدامها رصيدًا افتتاحيًا فقط. كما لم تُستبعد سنة الخسارة أو سنة انخفاض الأصول، بل شكلت الأخيرة موضعًا للفحص لأن تغير المقام كان ظاهرًا. وليس من المناسب وصف السنوات المؤثرة بالقيم الشاذة لمجرد اختلافها عن المسار السابق. فوجودها جزء من تاريخ الحالة، ويحتاج تفسيرها إلى مراجعة المصدر وطبيعة النشاط قبل أي معالجة إحصائية.

7.2 ماذا تضيف الحالة إلى تفسير توظيف السيولة

تدعم النتائج قراءة متعددة المستويات للوساطة المالية. فهناك أصول للتسوية والاحتفاظ الدفتري، وتوظيفات مع مصارف، وتمويل مباشر بصيغ معلنة. وتؤدي كل مجموعة وظيفة مختلفة، وقد تولد دخلًا يقع تحت تبويب محاسبي غير بديهي. لذلك لا تقاس مساهمة المصرف في التمويل المباشر بحجم أصوله وحده، ولا تقاس قدرته على تلبية السحب بمجموع الأرصدة دون القيود. ويحول هذا الفصل دون الانتقال من نسبة واحدة إلى حكم شامل على نموذج المصرف أو أثره التنموي.

وتكشف سنة 2024 خصوصًا أن ارتفاع الحصة التمويلية قد يصاحب ثباتًا نسبيًا في الرصيد وخسارة في النشاط. وهذا لا ينتقص من أهمية المرابحة الممنوحة، لكنه يصحح معنى التحسن النسبي. فالتحسن في النسبة ليس دائمًا تحسنًا في حجم الخدمة التمويلية، كما أن زيادة إيراد التمويل لا تكفي لتعويض تراجع مصدر أوسع وزنًا. وتوفر قراءة البسط والمقام وجسر الربح معًا تفسيرًا أكثر تحديدًا من القول إن انخفاض السيولة أدى إلى خسارة، أو إن زيادة التمويل أدت إلى تحسن الأداء.

كما تساعد النتيجة على ضبط المقارنة مع الأدبيات. فهي تنسجم مع التحذير من الاعتماد على الصفة المؤسسية وحدها لوصف نموذج الأعمال، وتمنح فكرة حساسية الدخل الخدمي تطبيقًا محاسبيًا محددًا. لكنها لا تختبر ما إذا كان تنويع الدخل يرفع المخاطر أو يخفضها في مجتمع المصارف الإسلامية. فالتفاصيل المتاحة لا تسمح بحساب تقلب كل مصدر واستقلاله، ولا بتوزيع التكاليف المشتركة أو الخسائر التشغيلية على كل نشاط. ومن ثم لا تُنقل معاملات أو أحكام المخاطر من الأدبيات الدولية إلى الحالة (Beck et al., 2013; Stiroh, 2002).

ومن زاوية السيولة، يتفق التركيب المعلن مع أهمية القيود المؤسسية وعمق أدوات الاستثمار التي تطرحها المعايير المتخصصة. إلا أن وصف الرصيد بأنه راكد يحتاج إلى معرفة المقيد منه والاحتياطي المطلوب ومتطلبات التسوية، فضلًا عن فرص التوظيف المقبولة. لذلك تشير الدراسة إلى مجال للتحسين في الإفصاح وقياس التوظيف، ولا تقدر حجم سيولة فائضة صالحًا للمنح. ويمنع هذا الاحتراز تحويل نتيجة وصفية صحيحة عن ارتفاع الأرصدة إلى توصية كمية غير مسندة بخفضها إلى نسبة معيارية مختارة (IFSB, 2012, 2025).

وعمليًا، ينبغي أن يبدأ تحسين التوظيف بإطار إفصاح يستطيع متخذ القرار قراءته عبر الزمن. فإظهار المرابحة بالتكلفة والأرباح المؤجلة والمخصصات، مع تمييز العملاء عن المصارف، يسمح بتتبع الرصيد دون مبالغة في حجمه أو عائده. كما يساعد فصل إيرادات المدفوعات والتجارة الخارجية والتقييم والتوظيف المصرفي في معرفة الاعتماد على نشاط مشترك. ولا يعني ذلك فرض تنويع عددي للمنتجات؛ فقد تتعدد المنتجات بينما تبقى جميعها معرضة للمصدر نفسه من التعطل.

8 حدود الدراسة

حدود الحالة جوهرية في تفسير النتيجة. فخمس سنوات لمصرف واحد لا تمثل مجتمع المصارف الإسلامية في ليبيا، ولا تعالج اختلاف الأحجام والملكية ومراحل التشغيل. كما أن اختيار المؤسسة الأكثر إتاحة للقوائم يخلق تحيزًا للإفصاح، ولا يسمح بالحكم على المؤسسات التي تعذر الوصول إلى بياناتها. لا تثبت صعوبة الوصول ضعف الأداء، ولا تمثل ميزتها النسبية في النشر دليلًا على تفوق إداري. ويظل تعميم تعريفات القياس أسهل من تعميم مستويات النسب المحسوبة.

وتضع الإفصاحات حدودًا إضافية. فلم تتوافر سلسلة كاملة للأموال المقيدة، واستحقاقات الموجودات والمطلوبات، وحسابات الاستثمار المفصلة، وتدفقات المنح والتحصيل، والتكلفة الموزعة على الأنشطة. كما لا تتيح القوائم تقييم قدرة العملاء على الحصول على التمويل أو الطلب غير الملبى. وقد تحتوي أرصدة النهاية على أثر توقيت العمليات والتسويات. لذلك لا يساوي رصيد المرابحة حجم التمويل الممنوح خلال السنة، ولا تساوي حصة الإيراد هامش الربح الخاص بالمنتج.

يبقى تفسير اختلاف عرض 2022 محدودًا رغم تحديد البنود والفروق واختبار الحساسية. لم يتوافر إيضاح يربط تعديل إيراد الخدمات والمصروف الإداري بعمليات محددة؛ ولهذا لا توصف نسب المصروفات في العرضين بأنها نتيجة اقتصادية واحدة. أمكن تثبيت أثر الاختلاف على المؤشرات، مع بقاء دلالات الربح والمرابحة والنتيجة الرئيسية لعام 2024. ويحد ذلك استخدام مستويات الإيراد والمصروف لعام 2022 في مقارنات نمو مفصلة. كما أن نجاح الهويات الحسابية لا يمثل رأي مراجعة مستقلًا في الاعتراف والقياس.

وأخيرًا، تتأثر القيم الاسمية بالتضخم والصرف والتقييم والتغيرات التنظيمية. ولم يعزل التصميم هذه العوامل سببيًا، ولم يقارن سنة الحدث بمجموعة ضابطة. كذلك لم تُقَس الأصالة بفحص تشابه خارجي، ولم تُختبر الجاهزية بقرار هيئة تحرير. تقتصر النتائج على حسابات قابلة للتتبع من التقارير المتاحة. وتحدد هذه الحدود الطريق المناسب للبحث اللاحق بدل توسيع الاستنتاجات من دون زيادة مقابلة في الأدلة.

9 الخاتمة والتوصيات

تجيب الدراسة عن سؤالها بأن تفسير توظيف السيولة يتغير عندما تُنسق البنود وتُفصل مصادر الدخل. فقد استمرت هيمنة الأرصدة النقدية والمصرفية الدفترية، مع نمو المرابحة من قاعدة محدودة. لكن ارتفاع نسبة تكلفة المرابحة إلى الأصول في 2024 كان في معظمه نتيجة انكماش المقام، وليس زيادة مماثلة في الرصيد. وفي السنة نفسها، لم يعوض تحسن إيراد التمويل المباشر تراجع بند الخدمات، حتى مع انخفاض المصروفات. وتوضح هذه النتائج أن المؤشر النسبي يحتاج إلى مستويات البنود وقائمة الدخل حتى تكتمل قراءته.

توصي الورقة المصرف بعرض تسوية سنوية موحدة بين التكلفة والذمم والأرباح المؤجلة والمخصصات، وإيضاح كل إعادة تبويب تؤثر في المقارنة. كما توصي بفصل إيرادات العملاء عن عوائد التوظيف لدى المصارف، وتمييز العمولات التشغيلية عن فروق التقييم. تتبع هذه التوصيات من الفروق المرصودة في القوائم نفسها، وتتيح للإدارة والباحثين متابعة النشاط بمؤشرات متجانسة. ولا تستهدف إعادة تسمية البنود وحدها، بل تقليل احتمال تفسير تغير العرض بوصفه تغيرًا اقتصاديًا.

وتوصي الجهات الرقابية بإتاحة نموذج إفصاح مصرفي سنوي يبين نطاق الصيرفة الإسلامية، ووحدة القوائم، والأموال المقيدة واستحقاقاتها، وصيغ التمويل، ومصادر الدخل. ويُفضل إرفاق البيانات القابلة للمعالجة بالقوائم المعتمدة، مع الاحتفاظ بسجل واضح للتعديلات اللاحقة. أما تحويل الأرصدة إلى تمويل إضافي، فيحتاج قبل تحديد مستهدفاته إلى قياس السيولة الحرة والطلب المؤهل ومخاطر الأصول. لا تسند هذه الدراسة نسبة مثلى للتمويل أو السيولة، ولا توصي بالتوسع غير المشروط.

ويتمثل الامتداد البحثي الأقرب في جمع سلاسل قابلة للمقارنة لعدة مصارف، بعد توثيق تراخيصها ونطاق نشاطها، مع بيانات أكثر تكرارًا عن الاستحقاق وتدفقات التمويل والدخل. عندها يمكن اختبار العلاقة بين القيود والتوظيف والربحية، والتفريق بين أثر المؤسسة وأثر البيئة المشتركة. أما الإضافة الحالية، فهي قراءة مالية لتوظيف الموارد ومصادر العائد والربحية، تدعمها قياسات قابلة للتتبع وتحدد الاستنتاج الذي تسنده الحالة قبل تقدير علاقات أوسع.

المراجع

1. مصرف ليبيا المركزي. (2019). قرار المحافظ رقم 98 لسنة 2019 بشأن منح الموافقة النهائية لتأسيس مصرف اليقين وخطاب إبلاغه. صدر القرار في 20 مارس، وخطاب الإبلاغ في 24 مارس 2019. نسخة مصورة منشورة لدى مصرف اليقين.
https://yaqeenbank.ly/corporate-governance/?sf_paged=2
2. مصرف اليقين. (د.ت.). النظام الأساسي لمصرف اليقين. المادتان 1 و3، ص. 2.
https://yaqeenbank.ly/corporate-governance/?sf_paged=2
3. الحشاني، عماد عبد الله، وسويكر، محمد قاسم. (2026). إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: دراسة مقارنة بين مصرفي اليقين والجمهورية للفترة 2023–2019. مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، 16(1)، 153–140.
https://doi.org/10.37375/sujh.v16i1.4093
4. القنبري، محمد قيس عادل، والصيد، مؤيد لطفي، وعلي، هديل سالم، وعمر، شيماء محمد. (2024). تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين باستخدام نسب السيولة والربحية والتوظيف والملاءة خلال الفترة 2022–2018م. مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(4).
https://doi.org/10.58987/dujhss.v2i4.02
5. المجلس الوطني الانتقالي. (2012). قانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف. النص الأصلي المنشور لدى مصرف ليبيا المركزي.
https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/06/Law-No.-46-2012.pdf
6. عبد الصمد، خالد حسن، وباب الله، إبراهيم أحمد. (2025). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية: دراسة حالة مصرف اليقين خلال فترة 2021–2019. مجلة جامعة فزان العلمية، 3(2)، 557–539.
https://doi.org/10.64500/.v3i2.502
7. مصرف الأندلس. (2024). القوائم المالية الأساسية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ومقارنة 2023: المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين.
https://andalusbank.com/who-are-we/financial-reports/
8. مصرف اليقين. (2020). التقرير السنوي والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لسنة 2020.
https://yaqeenbank.ly/annual-reports/
9. مصرف اليقين. (2021). التقرير السنوي والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لسنة 2021.
https://yaqeenbank.ly/annual-reports/
10. مصرف اليقين. (2022). التقرير السنوي والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لسنة 2022.
https://yaqeenbank.ly/annual-reports/
11. مصرف اليقين. (2023). التقرير السنوي الخامس والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لسنة 2023.
https://yaqeenbank.ly/annual-reports/
12. مصرف اليقين. (2024). التقرير السنوي السادس والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لسنة 2024.
https://yaqeenbank.ly/hysgge/2025/08/YB-ANNUAL-REPORT-2024-1.pdf
13. مصرف ليبيا المركزي. (2025). تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف لعام 2025.
https://cbl.gov.ly/eco_indicators_category/indicators-of-banking-sector/
14. مصرف ليبيا المركزي. (د.ت.). دليل المصارف التجارية. استرجع في 30 أكتوبر 2026 من
https://cbl.gov.ly/banks/
15. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013). Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability. Journal of Banking & Finance, 37(2), 433–447.
https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2012.09.016
16. International Monetary Fund. (2025). Libya: 2025 Article IV consultation—Press release; and staff report (IMF Country Report No. 25/148).
https://doi.org/10.5089/9798229015516.002
17. Islamic Financial Services Board. (2012). Guiding principles on liquidity risk management for institutions offering Islamic financial services (IFSB-12).

https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2023/10/eng_IFSB-12-Guiding-Principles-on-Liquidity-Risk-Mgmt-Mar2012.pdf

18. Islamic Financial Services Board. (2025). Islamic financial services industry stability report 2025. https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2025/05/IFSI-Stability-Report-May-2025.pdf

19. Stiroh, K. J. (2002). Diversification in banking: Is noninterest income the answer? (Staff Report No. 154). Federal Reserve Bank of New York. https://www.newyorkfed.org/research/staff_reports/sr154.html